

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المدة: ساعة ونصف

التاريخ: 2023/01/16

قسم العلوم الاقتصادية/ المالية المحاسبية

امتحان السداسي الأول في مقياس الاقتصاد النقدي وسوق رؤوس الأموال

الاسم واللقب: الفوج: القسم:

السؤال الأول: صحح العبارات الخاطئة إن وجدت

- الأساليب النوعية هي أدوات يستطيع من خلالها البنك المركزي التحكم في إجمالي حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية
-
- الودائع بدون تفويض في البنوك الإسلامية مضاربة مقيدة.
-
- المؤسسات المالية غير النقدية هي مؤسسات لا تخلق النقود وتعتمد في مواردها على الودائع الجارية ورأس مالها عنصر ضمان فقط.
-
- السوق الحاضرة هي السوق التي يتم فيها عقد اتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق وتستهدف توظيفاً حقيقياً للأموال.
-

السؤال الثاني:

"النقود ليست إلا عربة لنقل القيم وهي مجرد حجاب لتغطية الحقيقة" تشير العبارة إلى أحد أهم مبادئ النظرية النقدية التقليدية. وهو ويقصد به:

..... وقد رفض كينز هذا المبدأ وأثبت عدم صحته

.....

السؤال الثالث: اشرح المصطلحات التالية:

1- المجمعات النقدية:

.....

.....

2- اشباه النقود:

.....

3- إعادة خصم الأوراق التجارية:

.....

السؤال الرابع: حدد نوع السياسة النقدية أو الإجراء المتبع من قبل البنك المركزي في كل حالة من الحالات التالية:

نوع السياسة المتبعة	الإجراء المتبع من قبل البنك المركزي
سياسة كمية توسعية الغرض منها التحكم في إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك	
.....	إقرار معدل إعادة الخصم مفضل يكون أقل من معدل الخصم العادي بالنسبة للأوراق التجارية والقروض التي تطلبها القطاعات المراد تشجيعها
.....	رفع النسبة الواجب على العميل دفعها من أمواله الخاصة عند طلب قرض من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية.
الرقابة على شروط البيع الاستهلاكي	

السؤال الخامس: وضع بدقة أوجه الاختلاف بين كل:

السمسار	تاجر الورقة المالية
.....	
السوق الأولي	السوق الثانوي
.....	
السهم	السند
.....	

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس الاقتصاد النقدي وسوق رؤوس الأموال

الاسم واللقب:/..... الفوج:/..... القسم:/.....

السؤال الأول: صحح العبارات الخاطئة إن وجدت

- الأساليب النوعية هي أدوات يستطيع من خلالها البنك المركزي التحكم في إجمالي حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية
- الأساليب الكمية هي أدوات أو الأساليب النوعية هي التحكم في نوع الائتمان
- الودائع بدون تفويض في البنوك الإسلامية مضاربة مقيدة.
- صحيحة.....
- المؤسسات المالية غير النقدية هي مؤسسات لا تخلق النقود وتعتمد في مواردها على الودائع الجارية ورأس مالها عنصر ضمان فقط.
- المؤسسات المالية النقدية هي مؤسسات تخلق النقود أو المؤسسات المالية غير النقدية ولا تعتمد في مواردها على الودائع الجارية بل على الاقتراض ورأس مالها عنصر استخدام وليس ضمان
- السوق الحاضرة هي السوق التي يتم فيها عقد اتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق وتستهدف توظيفاً حقيقياً للأموال.
- السوق الآجلة هي السوق وتستهدف المضاربة أو السوق الحاضرة هي السوق عقد اتفاقيات وتنفيذها في نفس اللحظة وتستهدف توظيفاً حقيقياً للأموال

السؤال الثاني:

"النقود ليست إلا عربة لنقل القيم وهي مجرد حجاب لتغطية الحقيقة" تشير العبارة إلى أحد أهم مبادئ النظرية النقدية التقليدية. وهو حيادية النقود... ويقصد به: النقود مجرد وسيط للتبادل وليست مخزن للقيمة وأي زيادة في كمية النقود لن تؤثر في النشاط الاقتصادي بل تؤدي فقط إلى ارتفاعات سعرية في ظل ثبات الإنتاج. وقد رفض كينز هذا المبدأ وأثبت عدم صحته من خلال التأثير زيادة العرض النقدي على سعر الفائدة حيث تؤدي زيادة M_s (العرض النقدي) إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض i على السندات يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض للشركات التي ترغب في تمويل استثماراتها فيزيد الاستثمار من ثم الناتج الكلي والدخل

السؤال الثالث: اشرح المصطلحات التالية:

- 4- المجموعات النقدية: هي مجموع وسائل الدفع المتوفرة في الاقتصاد مرتبة في شكل مجموعات، مصنفة وفقاً لدرجة سيولتها (من أعلى درجة $M1$ إلى أدناها $M4$) خلال فترة زمنية معينة لدى الأشخاص المقيمين في الدولة..
- 5- اشباه النقود: وهي أصول مرتفعة السيولة أي التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبأقل خسارة وبدون فقدان القيمة الرأسمالية لها وتضم الودائع لأجل في البنوك التجارية وحسابات الادخار والتوفير ...

6- إعادة خصم الأوراق التجارية: هي قيام البنك المركزي بصرف جزء من قيمة الورقة للبنوك قبل تاريخ استحقاقها ثم تحصيل قيمتها الكاملة من مصدريها في تاريخ الاستحقاق..

السؤال الرابع: حدد نوع السياسة النقدية أو الإجراء المتبع من قبل البنك المركزي في كل حالة من الحالات التالية:

نوع السياسة المتبعة	الإجراء المتبع من قبل البنك المركزي
سياسة كمية توسعية الغرض منها التحكم في إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك	- خفض سعر إعادة الخصم: - خفض نسبة الاحتياطي القانوني: - الدخول إلى السوق المفتوحة مشترطاً للأوراق الحكومية.....
..... السياسة الانتقائية للقرض....	إقرار معدل إعادة الخصم مفضل يكون أقل من معدل الخصم العادي بالنسبة للأوراق التجارية والقروض التي تطلبها القطاعات المراد تشجيعها
.....سياسة هامش الضمان.....	رفع النسبة الواجب على العميل دفعها من أمواله الخاصة عند طلب قرض من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية.
الرقابة على شروط البيع الاستهلاكي	وضع شروط لمراقبة الائتمان الاستهلاكي كاشتراط دفع نسبة من قيمة السلع مسبقاً أو التأثير عليها بالزيادة و/أو تحديد قيمة الأقساط وعددها

السؤال الخامس: وضع بدقة أوجه الاختلاف بين كل:

السهم	تاجر الورقة المالية
عمله ليس فيه مخاطرة، فالسهم لا يعمل لحسابه ولكنه يحقق التلاقي بين المشتري والبائع مقابل رسوم معينة.	التاجر عمله أكثر مخاطرة لأنه يقوم بعملية شراء الأوراق المالية لحسابه ثم يبيعها، ويعتمد دخله على حجم الصفقات المعقودة وعلى قدرته على التنبؤ الدقيق لاتجاهات الأسعار
السوق الأولي	السوق الثانوي
هو سوق الاكتتاب أو الإصدارات الجديدة، وهو السوق الذي تنشأ فيه علاقة مباشرة بين مصدر الورقة وبين المكتتب الأول فيها (المشتري)، فهي سوق تتجمع فيها المدخرات لتحويلها إلى استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل والعائد (سعر الفائدة) يحدده مصدر الأوراق.	هو السوق الذي يتم فيه تداول الإصدارات السابقة بعد الاكتتاب فيها بين حاملها وبين مستثمر آخر (بالباع) وليس بين المستثمر والهيئة المصدرة للورقة، أي أن الأوراق محلها استثمارات قائمة من قبل وليست جديدة والغرض منها المضاربة ومعدل العائد (المكسب الرأسمالي) يتحدد حسب ظروف العرض والطلب..
السهم	السند
السهم وثيقة ملكية وصاحبه شريك في رأس مال الشركة/	وثيقة دين وصاحبه دائن للشركة/ يتحصل صاحبه على فائدة دورية

يتحصل صاحبه على ربح متغير/ وله الحق بالتدخل في شؤون الإدارة/ليس له تاريخ استحقاق (أجل)/	ثابتة /وليس له الحق في التدخل بنشاط الشركة/ وله أجل وتاريخ استحقاق معلوم/ وله الأولوية في الحصول على مستحقاته مقارنة بالسهم.
--	---